السياسة الخارجية العراقية وجدلية التحولات البنيوية في النظامين الإقليمي والدولي: دراسة في أنماط التكيّف الاستراتيجي

أ.د مالك دحام متعب
جامعة النهرين –كلية العلوم السياسية
malik.daham@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص

يتناول هذا البحث العلاقة الجدلية بين التحولات البنيوية في النظامين الإقليمي والدولي وبين أنماط التكيّف الاستراتيجي في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣. وينطلق من فرضية مفادها أن البيئة الدولية والإقليمية شهدت تحولات عميقة تمثلت في التراجع النسبي للأحادية القطبية، وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى، وإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مع استمرار الحضور المؤثر للولايات المتحدة الأمريكية في معادلات الأمن الإقليمي. وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة صياغة محددات السلوك الخارجي للعراق، لا سيما في ظل التحديات الداخلية المرتبطة بعملية إعادة بناء الدولة وضعف القدرة المؤسسية وتعدد مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية.

ويهدف البحث إلى تحليل طبيعة هذه التحولات البنيوية وقياس أثرها في خيارات العراق الدبلوماسية وأنماط تموضعه في البيئة الدولية والإقليمية لا سيما بين استراتيجيات التوازن والاصطفاف الجزئي والحياد المركّب. ويعتمد البحث على المقاربة التحليلية البنيوية مع توظيف بعض مقولات الواقعية البنيوية والبنائية لفهم العلاقة التفاعلية بين البنية الدولية من جهة وسلوك الفاعل السياسي من جهة أخرى ويخلص البحث إلى أن السياسة الخارجية العراقية اتجهت خلال المرحلة

التي أعقبت عام ٢٠٠٣ نحو نمط من "التكيّف الاستراتيجي المرن" الذي يسعى إلى إدارة الضغوط المتقاطعة بين القوى الدولية والإقليمية دون الانخراط في اصطفافات صلبة مع بقاء هامش المناورة الدبلوماسية للعراق مرتبطاً بدرجة الاستقرار السياسي الداخلي ومستوى فاعلية مؤسسات الدولة.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية العراقية، التحولات البنيوية، النظام الإقليمي، النظام الدولي، التكيّف الاستراتيجي.

Iraqi Foreign Policy and the Dynamics of Structural Transformations in the Regional and International Systems: A Study of Patterns of Strategic Adaptation

Prof. Malik Daham Mutab

malik.daham@nahrainuniv.edu.iq

Abstract

This study examines the structural transformations in the international and regional systems and their impact on the strategic adaptation patterns of Iraqi foreign policy after 2003. It argues that Iraq's external behavior cannot be understood solely as a response to external pressures, but as a dialectical interaction between structural constraints and the Iraqi political actor's capacity to maneuver. The research adopts a combined approach, integrating structural analysis with insights from neorealism and constructivism, to analyze the interplay between the environment and the state.

The findings indicate that Iraq's foreign policy has evolved toward a pattern of "flexible strategic adaptation," aiming to balance relations with both regional and global powers while avoiding rigid alignments. This pattern reflects Iraq's efforts to diversify its international partnerships, assert its regional presence, and manage the overlapping pressures of external factors such as the United States and Iran. However, the scope

of Iraq's manoeuvrability remains contingent upon domestic political stability and institutional capacity.
The study concludes that the future effectiveness of Iraqi foreign policy will depend on its ability to strengthen internal governance, maintain strategic autonomy, and leverage its geopolitical and economic assets to transition from a reactive to a more influential role in regional and international affairs.
Keywords: Iraqi foreign policy, structural transformations, regional system, international system, strategic adaptation

المقدمة

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تحولات بنيوية عميقة أعادت تشكيل أنماط التفاعلات السياسية والاقتصادية بين الدول، وأفرزت بيئة دولية تتسم بدرجة متزايدة من التعقيد وعدم اليقين. فقد تراجعت مظاهر الأحادية القطبية تدريجياً مع صعود قوى دولية جديدة وتزايد حدة التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى لا سيما بين الولايات المتحدة والصين وروسيا الأمر الذي أسهم في إعادة تشكيل موازين القوة في النظام الدولي وقد انعكست هذه التحولات بصورة مباشرة على طبيعة السياسات الخارجية للدول لا سيما الدول المتوسطة أو الهشة مؤسسياً التي وجدت نفسها مضطرة إلى إعادة صياغة استراتيجياتها الخارجية للتكيف مع بيئة دولية تتسم بدرجة عالية من السيولة الاستراتيجية.

وفي هذا السياق شهد الشرق الأوسط بدوره تحولات عميقة في بنيته الجيوسياسية نتيجة تداخل عدد من العوامل أبرزها تغير أنماط النفوذ الدولي وتصاعد أدوار القوى الإقليمية فضلاً عن تداعيات الصراعات والحروب والتحولات السياسية الداخلية التي شهدتها المنطقة خلال العقدين الأخيرين وقد أسهمت هذه التطورات في إعادة تشكيل خريطة التفاعلات الإقليمية، وخلق بيئة إقليمية تتسم بدرجة عالية من التنافس الاستراتيجي وعدم الاستقرار الأمر الذي فرض على دول المنطقة تبني

أنماط جديدة من التكيّف في سياساتها الخارجية لتحقيق التوازن بين متطلبات الأمن الوطني ومقتضيات الانخراط في التفاعلات الإقليمية والدولية.

ويُعد العراق من بين الدول الأكثر تأثراً بهذه التحولات البنيوية نظراً لموقعه الجيوسياسي المحوري في قلب الشرق الأوسط وما يمتلكه من موارد اقتصادية وإمكانات استراتيجية تجعله فاعل مهم في معادلات التوازن الإقليمي غير أن السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تشكلت في ظل ظروف داخلية معقدة ارتبطت بعملية إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعدد الفاعلين المؤثرين في عملية صنع القرار فضلاً عن تأثير التفاعلات الإقليمية والدولية في البيئة السياسية العراقية. وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة على طبيعة السلوك الخارجي للعراق وعلى قدرته على صياغة سياسة خارجية متماسكة وفاعلة.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية دراسة العلاقة الجدلية بين التحولات البنيوية في النظامين الدولي والإقليمي وبين أنماط التكيّف التي انتهجتها السياسة الخارجية العراقية، بوصفها محاولة لفهم الكيفية التي تتفاعل بها الدولة مع القيود والفرص التي تفرضها البيئة الاستراتيجية المحيطة بها. كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة هذا التفاعل بين العوامل البنيوية الخارجية من جهة، والعوامل الداخلية المرتبطة بقدرة الدولة ومؤسساتها على إدارة سياستها الخارجية من جهة أخرى، وذلك بهدف تفسير أنماط السلوك الخارجي للعراق في ظل التحولات الجارية في النظامين الإقليمي والدولي.

الإسهام العلمي للدراسة: تتمثل الإضافة العلمية لهذا البحث في تقديم إطار تحليلي يفسر سلوك السياسة الخارجية العراقية من خلال الربط بين التحولات البنيوية في النظامين الدولي والإقليمي وبين أنماط التكيّف الاستراتيجي التي تتبناها الدولة العراقية. كما يسعى البحث إلى سد فجوة في الأدبيات المتعلقة بتحليل

السياسة الخارجية للدول التي تمر بمرحلة إعادة بناء الدولة في بيئات إقليمية ودولية معقدة.

على الرغم من تزايد الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، إلا أن معظمها ركّز على تحليل تأثير العوامل الداخلية أو الضغوط الإقليمية بصورة منفصلة، في حين لم تحظَ العلاقة التفاعلية بين التحولات البنيوية في النظامين الدولي والإقليمي وبين أنماط التكيّف الاستراتيجي في السياسة الخارجية العراقية باهتمام كافٍ. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتقديم مقاربة تحليلية تربط بين هذه المستويات المختلفة، بما يسهم في تقديم تفسير أكثر شمولاً للسلوك الخارجي العراقي في بيئة دولية وإقليمية متغيرة.

أولا: أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث كونه يتناول إحدى القضايا المحورية في دراسة العلاقات الدولية المعاصرة والمتمثلة في تأثير التحولات البنيوية في النظامين الدولي والإقليمي على سياسات الدول الخارجية لا سيما الدول التي تمر بمرحلة إعادة بناء الدولة بعد فترات من الصراع وعدم الاستقرار ويكتسب هذا البحث أهمية خاصة في الحالة العراقية نظراً لما شهده العراق من تحديات داخلية مرتبطة بعملية بناء المؤسسات وتعدد الفاعلين المؤثرين في عملية صنع القرار فضلاً عن موقعه الجيوسياسي الحساس في منطقة الشرق الأوسط التي تعد من أكثر مناطق العالم تأثراً بالتنافس بين القوى الدولية والإقليمية.

كما تكتسب الدراسة أهميتها من محاولتها تفسير أنماط التكيّف التي انتهجتها السياسة الخارجية العراقية في مواجهة الضغوط المتقاطعة بين القوى الدولية والإقليمية، بما يسهم في تقديم فهم أعمق لمحددات السلوك الخارجي للعراق، وإبراز التحديات التي تواجه عملية صياغة سياسة خارجية متماسكة وقادرة على تحقيق المصالح الوطنية في بيئة استراتيجية معقدة.

ثانيا : هدف البحث : يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، من أبرزها تحليل طبيعة التحولات البنيوية التي شهدها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وانعكاساتها على التفاعلات الدولية ودراسة التحولات الجيوسياسية التي شهدها النظام الإقليمي في الشرق الأوسط خلال العقدين الأخيرين ثم تحليل محددات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ في ضوء التحديات الداخلية المرتبطة بعملية بناء الدولة وأخيرا تفسير أنماط التكيّف الاستراتيجي التي تبنتها السياسة الخارجية العراقية في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمي وتقييم حدود قدرة العراق على صياغة سياسة خارجية متماسكة في ظل تعدد مراكز صنع القرار وتأثير التوازنات الإقليمية والدولية.

ثالثا : إشكالية البحث تتمثل إشكالية البحث في محاولة تفسير طبيعة العلاقة بين التحولات البنيوية في النظامين الدولي والإقليمي وبين أنماط السلوك الخارجي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ لا سيما في ظل التحديات الداخلية المرتبطة بضعف القدرة المؤسسية للدولة وتعدد مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية وانطلاقاً من ذلك يطرح البحث السؤال الرئيس الآتي:

كيف أثرت التحولات البنيوية في النظامين الدولي والإقليمي على أنماط التكيّف الاستراتيجي في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣؟ ويتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية:

- إلى أي مدى كان سلوك العراق الخارجي انعكاساً لقيود البنية الدولية والإقليمية؟
- وما حدود قدرة الفاعل السياسي العراقي على المناورة في ظل هذه القيود؟
- وكيف أثرت العوامل الداخلية المرتبطة ببنية الدولة ومؤسساتها في طبيعة الخيارات الدبلوماسية للعراق؟

- وما طبيعة النمط التكيّفي الذي تبنته السياسة الخارجية العراقية بين استراتيجيات التوازن والحياد المركّب؟

رابعا : فرضية البحث : تقوم فرضية البحث على أن التحولات البنيوية في النظام الدولي والإقليمي بعد عام ٢٠٠٣ شكلت محدد رئيس لسلوك السياسة الخارجية العراقية غير أن تأثير هذه التحولات لم يكن مباشر بل تفاعل مع محددات داخلية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي وضعف القدرة المؤسسية وتعدد مراكز صنع القرار الأمر الذي أفضى إلى تبني العراق نمط من التكيّف الاستراتيجي المرن في سياسته الخارجية يقوم على موازنة العلاقات مع القوى الدولية والإقليمية وتجنب الاصطفافات الصلبة.

خامسا : منهجية البحث : يعتمد البحث على التحليل في دراسة التحولات البنيوية في النظامين الدولي والإقليمي وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية، مع توظيف بعض أدوات المنهج البنيوي في العلاقات الدولية لتحليل العلاقة بين بنية النظام الدولي وسلوك الدول كما يستعين البحث بالمقاربة الوصفية التحليلية في تتبع تطور السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وتحليل محدداتها الداخلية والخارجية، فضلاً عن توظيف بعض مقولات الواقعية البنيوية لفهم تأثير توازنات القوة الدولية والإقليمية في خيارات العراق الدبلوماسية.

سادسا : هيكلية البحث :يتكون البحث من ثلاثة مباحث رئيسة:

١. **المبحث الأول** :التحولات البنيوية في النظامين الدولي والإقليمي.
٢. **المبحث الثاني** :محددات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.
٣. **المبحث الثالث** :أنماط التكيّف الاستراتيجي في السلوك الخارجي العراقي.

ويختتم البحث بخاتمة تتضمن الاستنتاجات والتوصيات الموجهة لصنّاع القرار في العراق، بما يعزز قدرة الدولة على صياغة سياسة خارجية مرنة وواقعية في بيئة معقدة.

المبحث الأول : التحولات البنيوية في النظامين الدولي والإقليمي

تُعد التحولات البنيوية في النظام الدولي والإقليمي من أهم العوامل التي تؤثر في صياغة سلوك الدول وتوجهات سياساتها الخارجية إذ لا تتحرك الدول في بيئة معزولة انما ضمن إطار بنيوي تحكمه موازين القوة وأنماط التفاعل بين الفاعلين الدوليين والإقليميين وتشير الأدبيات النظرية في حقل العلاقات الدولية إلى أن بنية النظام الدولي تمثل أحد المحددات الأساس لسلوك الدول إذ تسعى هذه الدول إلى التكيّف مع القيود والفرص التي تفرضها البيئة الدولية بما يحقق مصالحها الاستراتيجية ويضمن أمنها القومي وفي هذا السياق تؤكد المدرسة الواقعية البنيوية أن توزيع القدرات بين القوى الكبرى يشكل العامل البنيوي الأكثر تأثير في تحديد طبيعة النظام الدولي وأنماط التفاعل بين وحداته[١]

وقد شهد النظام الدولي منذ نهاية القرن العشرين تحولات عميقة في بنيته الهيكلية تمثلت في الانتقال من نظام ثنائي القطبية إلى مرحلة الأحادية القطبية قبل أن تبدأ ملامح نظام دولي أكثر تعددية في التشكل خلال العقدين الأخيرين كما ترافقت هذه التحولات مع تغيرات مهمة في بنية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط الذي شهد بدوره إعادة تشكيل لموازين القوى الإقليمية نتيجة تزايد التنافس بين القوى الإقليمية والدولية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث تحليل التحولات البنيوية في كل من النظام الدولي والنظام الإقليمي بوصفهما الإطار العام الذي تتحدد ضمنه خيارات السياسة الخارجية للدول.

[١]- عبد المنعم المشاط، النظرية في العلاقات الدولية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥، ص ١١٥.

المطلب الأول : التحولات البنيوية في النظام الدولي

شهد النظام الدولي تحولات جذرية منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ وهو ما أدى إلى تغير جوهري في بنية النظام الدولي وانتقاله من نظام ثنائي القطبية إلى نظام اتسم في بدايته بالهيمنة الأحادية للقوة الأمريكية التي تجلت ملامحها بالاحتلال الأمريكي للعراق والسيطرة عليه وتدمير مرتكزاته الأساس، وقد اعتبر عدد من الباحثين أن تلك المرحلة مثّلت ما أطلق عليه "اللحظة الأحادية القطبية"، إذ تمتعت الولايات المتحدة الامريكية بتفوق عسكري واقتصادي وسياسي غير مسبوق مكّنها من لعب دور القوة المهيمنة في النظام الدولي[٢].

وتشير التحليلات النظرية في إطار الواقعية البنيوية التي طورها Kenneth (Waltz) إلى أن بنية النظام الدولي تتحدد أساسا من خلال توزيع القدرات بين القوى الكبرى وأن هذا التوزيع يشكل العامل الأساس الذي يحدد طبيعة التفاعلات بين الدول ففي الأنظمة الأحادية القطبية تميل القوة المهيمنة إلى ممارسة قدر كبير من التأثير في القضايا الدولية، في حين تسعى الدول الأخرى إلى التكيف مع هذه الهيمنة أو محاولة موازنتها بوسائل مختلفة[٣]. لكن الأحادية القطبية التي سادت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تستمر دون تحديات إذ بدأت بنية النظام الدولي تشهد تحولات تدريجية مع مطلع القرن الحادي والعشرين نتيجة صعود قوى دولية جديدة وتزايد التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى. ويُعد صعود الصين أحد أبرز هذه التحولات البنيوية إذ تمكنت الصين خلال العقود الأخيرة من تحقيق نمو

[2] - **Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment,"** ***Foreign Affairs,*** **Vol. 70, No. 1 (1991), p. 24.**

[3] - **Kenneth Waltz,** ***Theory of International Politics,*** **Reading, MA: Addison-Wesley, 1979, p. 88.**

اقتصادي سريع وتعزيز قدراتها العسكرية والتكنولوجية الأمر الذي جعلها منافس رئيس للولايات المتحدة في النظام الدولي المعاصر[٤].

وفي هذا السياق يرى (John Mearsheimer) أن صعود الصين يمثل أحد أهم التحديات البنيوية للنظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب الباردة إذ من المتوقع أن يؤدي هذا الصعود إلى زيادة حدة التنافس بين القوى الكبرى وربما إلى إعادة تشكيل موازين القوى العالمية في اتجاه نظام أكثر تعددية[٥] ، وبهذا يكون التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين يشكل أحد المحركات الرئيسة للتفاعلات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

فضلا عن عودة تدريجية لروسيا الاتحادية إلى المسرح الدولي بوصفها فاعل مهم في قضايا الأمن الدولي إذ سعت موسكو بقيادة بوتين إلى استعادة نفوذها الدولي من خلال توظيف أدوات القوة العسكرية والدبلوماسية لا سيما في عدد من الأزمات الإقليمية وقد أسهم هذا الدور في تعزيز الاتجاه نحو إعادة تشكيل التوازنات الدولية في إطار نظام يتسم بدرجة أعلى من التعددية في مراكز القوة [6] ، كما لعبت التحولات الاقتصادية العالمية دور مهم في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، إذ أدى تزايد الترابط الاقتصادي بين الدول وتنامي دور الاقتصادات الناشئة إلى بروز أنماط جديدة من التفاعل في إطار ما يُعرف بالأدبيات المعاصرة بالعلاقات الاقتصادية الدولية وفي هذا السياق يشير Robert Keohane و Joseph Nye إلى أن الاعتماد المتبادل بين الدول أصبح أحد السمات الأساس للنظام الدولي المعاصر، الأمر الذي يفرض على الدول اعتماد سياسات أكثر مرونة في

[4] - **Barry Buzan, *The United States and the Great Powers: World Politics in the Twenty-First Century*, Cambridge: Polity Press, 2004, p. 67.**
[5] - **John Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, New York: W. W. Norton & Company, 2001, pp. 40–41.**
[6] - **Richard Sakwa, *Russia Against the Rest: The Post-Cold War Crisis of World Order*, Cambridge: Cambridge University Press, 2017, p. 52.**

إدارة علاقاتها الخارجية[٧]. إذ إن النظام الدولي المعاصر تتداخل فيه عناصر الأحادية القطبية مع مظاهر التعددية في مراكز القوة وفي ظل هذه البيئة الدولية المتغيرة، تجد الدول المتوسطة نفسها مضطرة إلى تبني سياسات خارجية مرنة قادرة على التكيف مع التحولات الجارية في موازين القوى الدولية إذ ان هذه الدول تمر بمرحلة إعادة بناء مؤسساتها، مثل العراق أمام بيئة دولية تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتنافس بين القوى الكبرى[٨]. ففي ظل استمرار الحضور الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بالتوازي مع تنامي أدوار قوى دولية أخرى مثل روسيا والصين، أصبح المجال الاستراتيجي الذي تتحرك فيه السياسة الخارجية العراقية محكوم بمجموعة من الضغوط والتوازنات الدولية المتشابكة. ويؤدي هذا الواقع إلى تقليص هامش المناورة أمام صانع القرار العراقي لا سيما في ظل التحديات الداخلية المرتبطة بضعف القدرة المؤسسية للدولة وتعدد مراكز التأثير في عملية صياغة القرار الخارجي.

المطلب الثاني : التحولات البنيوية في النظام الإقليمي للشرق الأوسط

لم تقتصر التحولات البنيوية على مستوى النظام الدولي فحسب بل امتدت أيضا إلى النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، الذي شهد خلال الفترة الأخيرة تغيرات عميقة في موازين القوى وأنماط التفاعل بين الفاعلين الإقليميين والدوليين ويُعد الشرق الأوسط من أكثر المناطق الدولية تأثرا بالتحولات الدولية نظرا لأهميته الجيوسياسية والاقتصادية فضلا إلى كونه ساحة لتقاطع مصالح القوى الكبرى المتنافسة.

---

[7] - **Vali Nasr, *The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future*, New York: W. W. Norton & Company, 2006, p. 141.**

[٨]- **حسن نافعة، *النظام الدولي المعاصر: التحولات في موازين القوة العالمية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢١.**

ومن أبرز التحولات التي شهدها النظام الإقليمي في المنطقة صعود عدد من القوى الإقليمية التي سعت إلى تعزيز نفوذها السياسي والأمني في المنطقة. فقد برزت ايران بوصفها أحد الفاعلين الإقليميين الرئيسيين إذ عملت على توسيع نطاق نفوذها الإقليمي من خلال بناء شبكات من التحالفات السياسية والأمنية في عدد من دول المنطقة[٩] ، وفي المقابل سعت قوى إقليمية أخرى مثل تركيا والسعودية إلى تعزيز أدوارها الإقليمية في إطار تنافس جيوسياسي متزايد على النفوذ والتأثير في قضايا المنطقة وقد أدى هذا التنافس إلى إعادة تشكيل أنماط التفاعلات الإقليمية إذ أصبحت المنطقة تشهد شبكة معقدة من التحالفات المتغيرة والصراعات غير المباشرة[١٠].

كما لعبت التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة منذ اندلاع الربيع العربي عام ٢٠١١ دورا مهما في إعادة تشكيل بنية النظام الإقليمي إذ أدت هذه التحولات إلى إضعاف بعض الدول المركزية في المنطقة وظهور فاعلين غير دولتيين أصبح لهم تأثير متزايد في معادلات القوة الإقليمية[١١]. وقد ساهم هذا الوضع في زيادة درجة التعقيد وعدم الاستقرار في النظام الإقليمي.

من جهة أخرى ما تزال القوى الكبرى تلعب دورا مؤثرا في تشكيل التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط إذ تسعى كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين إلى الحفاظ على حضور استراتيجي في المنطقة سواء من خلال التحالفات العسكرية أو عبر الانخراط في إدارة الأزمات الإقليمية ويؤدي هذا التداخل بين المستويين

[9] - Robert Keohane & Joseph Nye, *Power and Interdependence*, 4th ed., Boston: Longman, 2012, p. 15.

[١٠] - فواز جرجس، الشرق الأوسط في النظام الدولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧، ص ١٠٢.

[11] - Marc Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East*, New York: Public Affairs, 2012, p. 73.

الدولي والإقليمي إلى خلق بيئة استراتيجية مركبة تتداخل فيها الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية في آن واحد[١٢].

وفي ضوء هذه التحولات أصبح النظام الإقليمي في الشرق الأوسط يتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار وهو ما يفرض على الدول الواقعة ضمن هذه المنطقة ومن بينها العراق ضرورة تبني سياسات خارجية مرنة قادرة على التكيّف مع التغيرات المستمرة في موازين القوى الإقليمية والدولية.

وقد اكتسب الدور الإقليمي لإيران بعد عام ٢٠٠٣ أهمية خاصة في معادلات التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط لا سيما في الساحة العراقية التي أصبحت إحدى أهم ساحات التفاعل الجيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية فقد أدى انهيار بنية الدولة العراقية عقب الغزو الأمريكي إلى فتح المجال أمام تزايد تأثير الفاعلين الإقليميين في التفاعلات السياسية والأمنية داخل العراق الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة البيئة الاستراتيجية التي تتحرك ضمنها السياسة الخارجية العراقية. وفي هذا السياق أصبح العراق ساحة لتقاطع المصالح والنفوذ بين عدد من القوى الإقليمية والدولية، وهو ما فرض على صانع القرار العراقي التعامل مع شبكة معقدة من الضغوط والتوازنات الإقليمية.

يتضح من خلال تحليل التحولات البنيوية في النظامين الدولي والإقليمي أن البيئة الاستراتيجية التي تتحرك ضمنها السياسة الخارجية للدول أصبحت أكثر تعقيد وتداخل مما كانت عليه في مراحل سابقة. فالنظام الدولي يشهد حالة من تزايد التنافس بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط يتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار نتيجة تصاعد التنافس بين القوى الإقليمية وتداخل أدوار الفاعلين الدوليين في قضايا المنطقة.

[١٢]- عبد الوهاب الكيالي (تحرير)، النظام الإقليمي العربي والتحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٢،ص٥٥

وفي ظل هذه البيئة المركبة يواجه العراق تحديات في صياغة سياسته الخارجية إذ يتعين عليه إدارة علاقاته مع عدد من القوى الدولية والإقليمية المتنافسة في الوقت الذي ما تزال فيه مؤسسات الدولة تمر بمرحلة إعادة بناء. وقد أسهم هذا الواقع في دفع السياسة الخارجية العراقية نحو تبني نمط من التكيّف الاستراتيجي الذي يسعى إلى تحقيق قدر من التوازن في العلاقات الخارجية وتجنب الانخراط في اصطفافات حادة بين القوى المتنافسة.

ولا يمكن فهم طبيعة استجابة السياسة الخارجية العراقية لهذه التحولات البنيوية في النظامين الدولي والإقليمي بمعزل عن العوامل الداخلية التي تؤثر في عملية صنع القرار الخارجي. إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن أحد التحديات الرئيسة التي تواجه السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ يتمثل في إشكالية تعدد مراكز صنع القرار، إذ تتداخل أدوار عدد من المؤسسات الرسمية والفاعلين السياسيين في صياغة التوجهات الخارجية للدولة وقد أدى هذا التعدد في مراكز التأثير إلى إضعاف درجة التماسك في عملية صنع القرار الخارجي، وتقليص قدرة العراق على تبني استراتيجية خارجية واضحة ومتسقة في التعامل مع التحولات الدولية والإقليمية المتسارعة،وتبرز الساحة العراقية بوصفها إحدى أهم ساحات التفاعل الجيوسياسي بين القوى الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط، ولا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وايران اللتين تمتلكان مستويات مختلفة من النفوذ السياسي والأمني داخل العراق. فمنذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ حافظت الولايات المتحدة على حضور استراتيجي مؤثر في العراق من خلال اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري والدعم السياسي والاقتصادي للحكومة العراقية، الأمر الذي منحها قدرة ملحوظة على التأثير في بعض توجهات السياسة الخارجية العراقية لاسيما في القضايا المرتبطة بالأمن الإقليمي ومحاربة الإرهاب وإدارة العلاقات مع النظام الدولي، وفي المقابل تمكنت إيران من بناء شبكة واسعة من العلاقات السياسية

والاقتصادية والأمنية داخل العراق مستفيدة من الروابط الجغرافية والتاريخية والاجتماعية بين البلدين فضلاً عن الفراغ الاستراتيجي الذي رافق عملية إعادة بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣. وقد أسهم هذا الحضور في منح طهران مستوى معيناً من القدرة على التأثير في البيئة السياسية العراقية، وهو ما انعكس بدوره على طبيعة التفاعلات الخارجية للعراق، بخاصة في القضايا التي تتقاطع فيها المصالح الإيرانية مع التوازنات الإقليمية. وبذلك أصبحت السياسة الخارجية العراقية تتحرك ضمن بيئة استراتيجية مركبة تتقاطع فيها ضغوط وتوقعات قوى دولية وإقليمية مختلفة، الأمر الذي يفرض على صانع القرار العراقي تبني نمط من التوازن الحذر في إدارة علاقاته الخارجية. غير أن قدرة العراق على تحقيق هذا التوازن تبقى مرتبطة بدرجة تماسك مؤسسات الدولة ووحدة مراكز صنع القرار، إذ إن تعدد الفاعلين المؤثرين في عملية صياغة السياسة الخارجية قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تباين في المواقف الخارجية أو إلى تضييق هامش المناورة الدبلوماسية للدولة . "ويكشف هذا التداخل بين التأثيرات الدولية والإقليمية عن أن فهم سلوك السياسة الخارجية العراقية لا يقتصر على تحليل بنية النظامين الدولي والإقليمي فحسب، بل يتطلب أيضاً دراسة المحددات الداخلية المرتبطة بعملية صنع القرار الخارجي".

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

تُعد السياسة الخارجية لأي دولة نتاجا لتفاعل مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تشكل الإطار العام الذي تُصاغ ضمنه القرارات المتعلقة بعلاقات الدولة مع محيطها الدولي وتشير الأدبيات المعاصرة في حقل تحليل السياسة الخارجية إلى أن فهم سلوك الدولة الخارجي يتطلب تحليل العوامل البنيوية والداخلية التي تؤثر في عملية صنع القرار إذ إن السياسة الخارجية لا تتحدد فقط

من خلال الضغوط الدولية بل من خلال طبيعة النظام السياسي وقدرات الدولة وتوجهات صنّاع القرار والنخب الحاكمة[١٣].

وشهدت السياسة الخارجية في العراق تحولات جوهرية بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ نتيجة التغيرات البنيوية التي طرأت على النظام السياسي الداخلي وعلى البيئة الإقليمية والدولية المحيطة به فقد أدت الحرب الى تغيير النظام وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة العراقية وتحديد دور العراق في النظامين الإقليمي والدولي الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة توجهاته في المجال الخارجي ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث تحليل المحددات الرئيسة التي أثرت في اهداف السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وذلك من خلال التركيز على المحددات الداخلية من جهة، والمحددات الخارجية من جهة أخرى

المطلب الأول : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية

تمثل المحددات الداخلية أحد العوامل الأساس التي تؤثر في صياغة السياسة الخارجية للدول إذ ترتبط قدرة الدولة على تبني سياسات خارجية فعالة بدرجة الاستقرار السياسي الداخلي وطبيعة النظام السياسي ومستوى التوافق والانسجام بين النخب الحاكمة ، وفي العراق شهدت البيئة الداخلية تغيرات عميقة بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة التحول في بنية النظام السياسي، إذ انتقل العراق من نظام مركزي إلى نظام سياسي تعددي يقوم على التعدد الحزبي والتنافس الانتخابي[١٤].

وقد أدى هذا التحول إلى ظهور عدد كبير من الفاعلين السياسيين الذين أصبح لهم تأثير مباشر في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وتشير دراسات تحليل السياسة الخارجية إلى أن تعدد مراكز القرار داخل الدولة قد يؤدي في بعض

[١٣]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨، ص ٧٣.

[14] - **Adeed Dawisha, *Iraq: A Political History*, Princeton: Princeton University Press, 2009, p. 256.**

الأحيان إلى تعقيد عملية صنع السياسة الخارجية وضعفها بخاصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقال سياسي[١٥]. وفي هذا السياق أصبح البرلمان والأحزاب السياسية والنخب الحاكمة من بين الفاعلين المؤثرين في توجيه السياسة الخارجية العراقية وقد اثر ذلك سلبا على السياسة الخارجية العراقية بجوانبها كافة[١٦].

كما يُعد عامل الاستقرار السياسي الداخلي من المحددات المهمة للسياسة الخارجية إذ إن الدول التي تعاني من انقسامات سياسية وأزمات داخلية غالبا ما تواجه صعوبات في تبني سياسات خارجية متزنة ومستقلة وفعالة وقد واجه العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحديات متعددة تتعلق بإعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الاستقرار السياسي وهو ما انعكس على طبيعة توجهاته الخارجية[17] وتلعب القدرات الاقتصادية للدولة دورا مهما في تحديد نطاق حركتها في السياسة الخارجية فالعراق يمتلك موارد اقتصادية مهمة لا سيما في قطاع الطاقة إذ يعد من بين الدول الرئيسة المنتجة للنفط والغاز في العالم. وقد أسهمت هذه الموارد في منح العراق هامش من القدرة على بناء علاقات اقتصادية مع عدد من الدول إلا أن التحديات الاقتصادية المرتبطة بعملية إعادة الإعمار والتنمية شكلت قيدا في قدرته على توظيف هذه الموارد في سياسته الخارجية[١٨]. كما أن طبيعة التركيبة الاجتماعية والسياسية في العراق تمثل أحد العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية إذ تتداخل الاعتبارات الداخلية مع العلاقات الإقليمية في بعض الأحيان وتشير بعض الدراسات إلى أن التنوع الاجتماعي والسياسي في العراق قد انعكس سلبا في بعض

---

[15] - **Valerie Hudson, *Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory*, Lanham: Rowman & Littlefield, 2007, p. 18.**

[١٦] - **قاسم حسين صالح، *السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣ : إشكاليات بناء الدور الإقليمي*، دار الحكمة، بغداد، ٢٠٢٠،ص١٧**

[17] - **Fanar Haddad, *Sectarianism in Iraq*, London: Hurst & Company, 2011, p. 92.**

[18] - **Toby Dodge, *Iraq: From War to a New Authoritarianism*, London: Routledge, 2012, p. 67.**

المراحل على طبيعة علاقاته مع بعض الدول الإقليمية الأمر الذي جعل السياسة الخارجية العراقية تتسم بدرجة من التعقيد والحساسية في إدارة علاقاتها الإقليمية[١٩].

بناءً على ذلك يمكن القول إن المحددات الداخلية، بما تتضمنه من عوامل سياسية واقتصادية ومؤسسية، لعبت دورا مهما في تشكيل ملامح السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، إذ أسهمت هذه العوامل في تحديد هامش الحركة المتاح لصنّاع القرار في إدارة علاقات العراق الخارجية.

المطلب الثاني : المحددات الخارجية للسياسة الخارجية العراقية

تتأثر السياسة الخارجية العراقية بدرجة كبيرة بمجموعة من العوامل الخارجية المرتبطة بطبيعة البيئة الإقليمية والدولية التي يتحرك ضمنها العراق فموقع العراق الجغرافي في منطقة الشرق الأوسط يجعله جزءا من بيئة إقليمية معقدة تتسم بتعدد الفاعلين وتداخل المصالح الاستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية، ومن أبرز العوامل الخارجية التي أثرت في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ استمرار الحضور السياسي والعسكري للولايات المتحدة الامريكية في العراق خلال السنوات التي أعقبت غزو العراق واحتلاله فقد تدخلت الولايات المتحدة في إعادة تشكيل مؤسسات الدولة العراقية وفي صياغة الإطار العام للسياسات الأمنية والسياسية خلال المرحلة الانتقالية الأمر الذي انعكس على توجهات السياسة الخارجية العراقية في تلك المرحلة[٢٠]،كما أن التفاعلات الإقليمية، لا سيما العلاقة مع ايران تمثل أحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية فالعلاقات بين العراق وإيران تتسم بطبيعة معقدة تجمع بين التعاون في بعض المجالات والتنافس أو التباين في مجالات أخرى وقد أسهمت الروابط الجغرافية والاقتصادية والسياسية

[١٩]- عبد الجبار عبد الله، السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١٥، ص ١٠٤.

[20] - Larry Diamond, *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq*, New York: Times Books, 2005, p. 145.

بين البلدين في جعل هذه العلاقة أحد العناصر المهمة في معادلة السياسة الخارجية العراقية[٢١].

إن التفاعل بين التأثير الخارجي للولايات المتحدة وإيران على السياسة العراقية يظهر بوضوح إشكالية تعدد مراكز صنع القرار داخل الدولة فبينما تفرض الولايات المتحدة سياقات سياسية وأمنية محددة خلال مراحل ما بعد الاحتلال تحاول إيران استثمار الروابط المذهبية والاقتصادية للضغط على صانعي القرار العراقيينباتجاه معاكس هذا التداخل الخارجي أدى إلى خلق بيئة استراتيجية معقدة إذ يواجه العراق تحدي مزدوج : التوفيق بين الضغوط الخارجية المتعارضة وفي ذات الوقت إدارة تعدد مراكز القرار الداخلية التي تتباين توجهاتها تجاه الولايات المتحدة وإيران ومن هنا يمكن فهم السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣ على أنها محاولة للتكيّف المرن مع هذه الضغوط المتقاطعة، مع السعي للحفاظ على هامش المناورة، ويدعم هذا التفسير فرضية البحث بأن الاستقرار الداخلي يعزز قدرة العراق على إدارة هذه التعقيدات الخارجية بفعالية. وفي ذات الوقت يسعى العراق إلى تطوير علاقاته مع عدد من الدول العربية، وفي مقدمتها السعودية ودول الخليج العربية في إطار مساعيه لإعادة الاندماج في محيطه العربي وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع هذه الدول وقد شهدت السنوات الأخيرة عددا من المبادرات الدبلوماسية التي هدفت إلى تعزيز العلاقات بين العراق وهذه الدول[٢٢]. كما سعى العراق إلى تنويع علاقاته الدولية من خلال تعزيز التعاون مع قوى دولية أخرى مثل روسيا والصين وذلك في إطار سياسة خارجية تهدف إلى تحقيق قدر من التوازن في العلاقات الدولية وعدم الاعتماد على طرف دولي واحد ويعكس هذا التوجه محاولة العراق

[21] - **Vali Nasr, *The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future*, New York: W.W. Norton & Company, 2006, p. 187.**
[22] - **Fawaz Gerges, *Making the Arab World: Nasser, Qutb, and the Clash that Shaped the Middle East*, Princeton: Princeton University Press, 2018, p. 211.**

التكّيف مع التحولات الجارية في بنية النظام الدولي التي تتجه نحو قدر أكبر من التعددية في مراكز القوة[٢٣]. وان من أبرز التحديات البنيوية التي تواجه عملية صنع السياسة الخارجية العراقية إشكالية تعدد مراكز صنع القرار، إذ لا يقتصر التأثير على المؤسسات الرسمية للدولة، بل يمتد ليشمل قوى سياسية وحزبية وفصائل مسلحة تمتلك أدوار وتأثيرات متفاوتة في توجيه بعض مخرجات السياسة الخارجية. ويؤدي هذا التعدد في مراكز التأثير إلى إضعاف درجة الانسجام في القرار الخارجي ويحد من قدرة الدولة على تبني استراتيجية خارجية طويلة المدى، الأمر الذي يجعل السياسة الخارجية العراقية في كثير من الأحيان أقرب إلى نمط الاستجابة الظرفية منه إلى نمط التخطيط الاستراتيجي

بناءً على ما تقدم يمكن القول إن السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تشكلت في ظل تفاعل معقد بين المحددات الداخلية والخارجية، إذ فرضت البيئة الإقليمية والدولية مجموعة من القيود والفرص التي أثرت في طبيعة الخيارات الاستراتيجية المتاحة لصنّاع القرار في العراق.

المبحث الثالث :أنماط التكيّف الاستراتيجي في السلوك الخارجي العراقي

أدت التحولات البنيوية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى إعادة تشكيل طبيعة سلوكه الخارجي إذ وجدت الدولة العراقية نفسها أمام بيئة دولية وإقليمية معقدة فرضت عليها تبني أنماط متعددة من التكيّف الاستراتيجي في إدارة علاقاتها الخارجية فعملية إعادة بناء الدولة إلى جانب التحولات في النظام الإقليمي للشرق الأوسط أوجدت مجموعة من التحديات والفرص التي انعكست بصورة مباشرة على توجهات السياسة الخارجية العراقية إذ أصبح التكيّف الاستراتيجي يمثل أحد

[٢٣]- عدنان أبو عامر، *التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط وأثرها في سياسات الدول العربية*، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١، ص٧٧

المفاهيم التحليلية المهمة لفهم سلوك الدول التي تمر بمرحلة انتقال سياسي يشير إلى قدرة الدولة على تعديل سياساتها الخارجية بما يتلاءم مع التحولات في البيئة الدولية والإقليمية وبما يحقق التوازن بين متطلبات الأمن الوطني والمصالح الاستراتيجية[٢٤].وفي هذا الإطار يمكن تحليل أنماط التكيّف في السياسة الخارجية العراقية من خلال محورين رئيسيين يتمثلان في التكيّف الدولي وإعادة التموضع في النظام الدولي والتكيّف الإقليمي في إدارة التوازنات في الشرق الأوسط.

المطلب الأول :التكيّف الدولي وإعادة التموضع في النظام الدولي

في ضوء التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي وتزايد حدة التنافس بين القوى الكبرى، تجد الدول المتوسطة أو التي تمر بمرحلة إعادة بناء الدولة نفسها أمام بيئة استراتيجية معقدة تفرض عليها تبني أنماط متعددة من التكيّف في سياستها الخارجية. وفي هذا السياق، يمكن فهم السلوك الخارجي للعراق بوصفه محاولة لإدارة الضغوط المتقاطعة الصادرة عن البيئة الإقليمية والدولية، من خلال تبني نمط من التكيّف الاستراتيجي المرن الذي يقوم على تحقيق قدر من التوازن بين القوى المؤثرة في الإقليم، مع السعي في الوقت ذاته إلى الحفاظ على هامش من الاستقلالية في القرار الخارجي بما يخدم المصالح الوطنية العراقية وقد اتجهت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ إلى إعادة تعريف موقع العراق في النظام الدولي من خلال تبني نهج دبلوماسي يقوم على الانفتاح والتعاون مع مختلف القوى الدولية فقد كان العراق بحاجة ماسة إلى الدعم الدولي لإعادة بناء مؤسسات الدولة وإعادة الإعمار الأمر الذي دفعه إلى تبني سياسة خارجية أكثر مرونة وانفتاح مقارنة بالمراحل السابقة[٢٥]. وقد شكلت العلاقة مع الولايات المتحدة

[24] - Charles F. Hermann, "Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy," *International Studies Quarterly*, Vol. 34, No. 1, 1990, p. 5.

[٢٥]- فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص ٢١٤.

محور رئيس في هذه المرحلة لدورها الفاعل في إعادة تشكيل النظام السياسي العراقي بعد غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ غير أن السياسة الخارجية العراقية لم تقتصر على الارتباط بالولايات المتحدة بل سعت تدريجياً إلى تنويع علاقاتها الدولية من خلال تطوير التعاون الاقتصادي والسياسي مع قوى دولية أخرى مثل الصين وروسيا[٢٦] ، ويعكس هذا التوجه محاولة عراقية لإعادة بناء قدر من الاستقلالية في القرار الخارجي من خلال توسيع شبكة العلاقات الدولية والانخراط في مشاريع اقتصادية واستثمارية متعددة كما سعى العراق إلى تعزيز حضوره في المنظمات الدولية والإقليمية بهدف إعادة دمجه في المجتمع الدولي بعد سنوات طويلة من العزلة الدولية[٢٧].

ومع ذلك، فإن هذا النمط من التكيّف الدولي ظل مقيد بعدد من العوامل البنيوية من أبرزها استمرار التحديات الأمنية الداخلية واعتماد العراق بدرجة كبيرة على الدعم الدولي في مجالات الأمن وإعادة الإعمار ولذلك يمكن وصف السلوك الخارجي العراقي في هذا السياق بأنه تكيّف براغماتي يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات السيادة الوطنية والحاجة إلى الدعم الدولي[٢٨].

المطلب الثاني : التكيّف الإقليمي وإدارة التوازنات في الشرق الأوسط

يمثل البعد الإقليمي أحد أهم محددات السلوك الخارجي العراقي نظراً للموقع الجيوسياسي الذي يحتله العراق في قلب الشرق الأوسط. فالعراق يقع ضمن فضاء إقليمي يتسم بدرجة عالية من التنافس بين القوى الإقليمية وهو ما يفرض على صنّاع القرار في بغداد تبني سياسة خارجية تقوم على إدارة التوازن بين هذه القوى.

[26] - **Adeed Dawisha, مصدر سبق ذكره p. 303**
[27] - **Toby Dodge, *Iraq: From War to a New Authoritarianism*, Routledge, London, 2012, p. 145.**
[28] - **Raymond Hinnebusch & Anoushiravan Ehteshami, *The Foreign Policies of Middle East States*, Lynne Rienner Publishers, Boulder, 2014, p. 286**

فمن ناحية ارتباط العراق بعلاقات تاريخية وجغرافية وثقافية مع ايران فهو يسعى يسعى لتطوير علاقاته مع الدول العربية وفي مقدمتها السعودية فضلاً عن علاقاته الاقتصادية والأمنية مع تركيا[٢٩] وعلى الرغم من سعي العراق لإدارة توازناته الإقليمية، إلا أن العلاقة المتشابكة مع إيران والولايات المتحدة شكلت محور أساس لتحديد ملامح السياسة الخارجية العراقية. فالعراق واجه ضغوط متعارضة، إيران تدفع نحو تعزيز نفوذها والتوسع في الشبكات السياسية والأمنية بينما الولايات المتحدة تسعى لضمان مصالحها الاستراتيجية وحماية حلفائها الإقليميين. وقد أفرز هذا التفاعل جدلية مستمرة في صنع القرار العراقي إذ اضطرت بغداد إلى ممارسة تكيّف استراتيجي مرن يوازن بين التأثيرات الإقليمية والدولية، ويعكس قدرة الدولة على المناورة ضمن بيئة معقدة ومتقلبة، مع الحفاظ على هامش محدود من الاستقلالية في قراراتها السياسية والدبلوماسية[٣٠]. كما ساهم هذا التوازن الدقيق في صياغة نهج عراقي يقوم على الانفتاح التدريجي والتعاون المتنوع، مع تجنب الاصطفاف الكامل خلف أي طرف ما يبرز طبيعة "التكيّف المرن" كنمط سائد في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، وقد أدى هذا التداخل في المصالح الإقليمية إلى تبني العراق ما يمكن تسميته بدبلوماسية التوازن الإقليمي إذ حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة تجنب الانخراط في محاور إقليمية متصارعة والعمل بدلاً من ذلك على بناء علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف الإقليمية وقد ظهر هذا التوجه بوضوح في المبادرات الدبلوماسية التي أطلقتها بغداد لتعزيز الحوار الإقليمي واستضافة عدد من اللقاءات بين دول المنطقة[٣١]. كما حاول العراق توظيف موقعه الجغرافي وإمكاناته الاقتصادية لتعزيز دوره كجسر للتواصل بين

[٢٩]- حسن نافعة، النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٦٧.
[٣٠]- عبد الجبار عبد الله، *العراق وإدارة التوازنات الإقليمية بعد ٢٠٠٣* ، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، ٢٠٢٣، ص٩٠
[31] - F. Gregory Gause III, *The International Relations of the Persian Gulf*, Cambridge University Press, Cambridge, 2010, p. 214

دول الخليج وبلدان المشرق العربي وتركيا وإيران، الأمر الذي يعكس إدراك متزايد لدى صنّاع القرار لأهمية الجغرافيا السياسية في تعزيز الدور الإقليمي للعراق[٣٢]. غير أن هذا النمط من التكيّف الإقليمي لا يخلو من تحديات، إذ لا تزال البيئة الإقليمية تتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار فضلاً عن تأثير الصراعات الإقليمية في الساحة العراقية كما أن التحديات الأمنية التي واجهها العراق خلال مرحلة صعود التنظيمات المتطرفة التي كان لها تأثير مباشر في توجيه السياسة الخارجية العراقية نحو تعزيز التعاون الأمني مع الدول والمنظمات الدولية لمكافحة الإرهاب[٣٣].

إن السلوك الخارجي العراقي بعد ٢٠٠٣ يعكس تفاعل مستمر بين العوامل البنيوية الدولية والإقليمية والمحددات الداخلية للدولة، ما أفرز نمط "التكيّف المرن" الذي يجمع بين إدارة الضغوط الخارجية والمحافظة على هامش من الاستقلالية الوطنية، ويجعل السياسة الخارجية العراقية مثال حي على جدلية التكيف الاستراتيجي في بيئات معقدة ومتغيرة.

الخاتمة

تكشف نتائج هذا البحث أن السياسة الخارجية العراقية تتشكل في إطار بيئة استراتيجية معقدة تتميز بوقوع العراق عند نقطة تقاطع بين تنافس قوى دولية وإقليمية مؤثرة. فالعراق يجد نفسه في موقع جيوسياسي يفرض عليه التعامل مع ضغوط وتوقعات متعارضة صادرة عن قوى دولية كبرى وقوى إقليمية فاعلة، الأمر الذي يجعل سلوكه الخارجي أقرب إلى نمط إدارة التوازنات منه إلى نمط الانحياز الصريح لأي محور. وفي هذا السياق يمكن فهم السياسة الخارجية العراقية بوصفها

[٣٢]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الدولية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٣٤٢.

[33] - Daniel Byman, *Al Qaeda, the Islamic State, and the Global Jihadist Movement*, Oxford University Press, New York, 2015, p. 198.

محاولة مستمرة لتحقيق قدر من التكيّف الاستراتيجي مع بيئة دولية وإقليمية تنافسية، مع السعي للحفاظ على هامش من الاستقلالية في القرار الخارجي بما ينسجم مع المصالح الوطنية. وأن السياسة الخارجية العراقية خلال المرحلة المعاصرة تشكلت في إطار تفاعل معقد بين التحولات البنيوية في النظام الدولي، والتحولات الجيوسياسية في البيئة الإقليمية، إلى جانب المحددات الداخلية المرتبطة بطبيعة النظام السياسي وتعدد مراكز صنع القرار. ويتضح من خلال ذلك أن السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تشكلت ضمن سياق معقد يجمع بين العوامل البنيوية الدولية والإقليمية والقيود الداخلية المرتبطة بإعادة بناء الدولة. فقد أدت التحولات البنيوية في النظام الدولي، بما في ذلك التراجع النسبي للأحادية القطبية وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى، إلى خلق بيئة دولية متغيرة ومرنة، انعكس أثرها مباشرة على الدول المتوسطة، بما فيها العراق. وعلى الصعيد الإقليمي، شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولات عميقة، تمثلت في تصاعد التنافس بين القوى الإقليمية وظهور فاعلين غير دولتيين فضلا إلى تدخل القوى الدولية في شؤون المنطقة، مما أوجد بيئة استراتيجية مركبة تتطلب من الدول الواقعة في قلب المنطقة تبني سياسات خارجية مرنة وقادرة على التكيّف.

وقد بيّن البحث أن السياسة الخارجية العراقية لم تكن مجرد انعكاس للضغوط البنيوية، بل نتيجة **تفاعل جدلي** بين هذه الضغوط وقدرة الفاعل السياسي العراقي على المناورة ضمن هامش الحركة المتاح، الذي تحدده طبيعة النظام السياسي، تعدد مراكز صنع القرار، والاستقرار الداخلي. فالعراق، بوصفه دولة ذات موقع جيوسياسي محوري وموارد استراتيجية مهمة، يمتلك القدرة على لعب دور إقليمي فاعل، غير أن هذه القدرة مقيدة بالاستقرار الداخلي والقدرة على إدارة التحديات الاقتصادية والسياسية.

وقد تبين أن السلوك الخارجي العراقي اتجه نحو نمط التكيّف الاستراتيجي المرن، الذي يسعى لإدارة الضغوط المتقاطعة من القوى الإقليمية والدولية دون الانخراط في اصطفافات صلبة، مع محاولة تنويع العلاقات الدولية، وتعزيز الحضور في الإطارين الإقليمي والدولي، مع اعتماد خطاب دبلوماسي يقوم على التوازن والانفتاح على مختلف الأطراف.

وبالتالي، فإن مستقبل الدور الإقليمي والدولي للعراق مرهون بقدرته على تحقيق توازن متكامل بين البيئة الدولية والإقليمية ومتطلبات الدولة الداخلية، مما يتيح له الانتقال من دور المتكيف مع التحولات الدولية إلى فاعل قادر على التأثير في معادلات النظام الإقليمي والدولي.

الاستنتاجات

١- أظهر البحث أن التحولات البنيوية في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، ولا سيما التراجع النسبي للأحادية القطبية وصعود قوى دولية جديدة مثل الصين وعودة روسيا إلى المسرح الدولي، أسهمت في خلق بيئة دولية أكثر تعقيد وتنافس الأمر الذي دفع الدول المتوسطة إلى تبني سياسات خارجية أكثر مرونة وقدرة على التكيّف مع تغير موازين القوى.

٢- بين البحث أن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط شهد تحولات جيوسياسية عميقة تمثلت في تصاعد التنافس بين القوى الإقليمية وتزايد تدخل القوى الدولية في شؤون المنطقة مما أوجد بيئة إقليمية مركبة تتسم بعدم الاستقرار وتعدد مراكز النفوذ وهو ما انعكس بصورة مباشرة على خيارات السياسة الخارجية للدول الواقعة في قلب هذه البيئة ومن بينها العراق.

٣- كشفت البحث أن السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تأثرت بدرجة كبيرة بالمحددات الداخلية المرتبطة بطبيعة النظام السياسي الجديد لا سيما تعدد مراكز صنع القرار وضعف القدرة المؤسسية للدولة والتحديات المرتبطة

بإعادة بناء مؤسساتها الأمر الذي حدّ من قدرة العراق على تبني سياسة خارجية مستقلة ومتجانسة.

٤- أوضحت النتائج أن تفاعل التحولات البنيوية الدولية والإقليمية مع المحددات الداخلية للدولة العراقية أدى إلى تشكيل بيئة استراتيجية معقدة فرضت على صانع القرار العراقي إدارة ضغوط متعارضة صادرة عن قوى دولية وإقليمية مؤثرة.

٥- في ضوء هذه البيئة المركبة اتجهت السياسة الخارجية العراقية إلى تبني نمط من **التكيّف الاستراتيجي المرن** يقوم على إدارة التوازن في العلاقات مع القوى الدولية والإقليمية وتجنب الانخراط في اصطفافات حادة، مع السعي إلى تنويع الشراكات الدبلوماسية والاقتصادية.

٦- أظهرت الدراسة أن نمط التكيّف للسياسة الخارجية تجسد في عدد من الممارسات الدبلوماسية من أبرزها تنويع العلاقات الدولية وتعزيز التعاون مع قوى متعددة مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا إلى جانب تطوير العلاقات مع الدول العربية ودول الجوار الإقليمي.

٧- توصل البحث إلى أن هامش المناورة المتاح للسياسة الخارجية العراقية يبقى مرتبط بدرجة الاستقرار السياسي الداخلي ومستوى فاعلية مؤسسات الدولة إذ إن تعزيز القدرة المؤسسية للدولة يمكن أن يسهم في تحويل السياسة الخارجية العراقية من نمط **التكيّف مع التحولات الدولية** إلى نمط أكثر فاعلية وتأثير في التفاعلات الإقليمية والدولية.

التوصيات

١. تبني استراتيجية وطنية شاملة للسياسة الخارجية تحدد المصالح العليا وأولويات العراق في علاقاته الدولية والإقليمية، مع خطط تنفيذية واضحة قصيرة وطويلة المدى.

٢. تعزيز التوازن الاستراتيجي في العلاقات الدولية والإقليمية عبر الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الكبرى وتجنب الاصطفافات التي قد تحد من استقلالية القرار العراقي.
٣. تطوير الدبلوماسية الاقتصادية من خلال استثمار الموارد النفطية والموقع الجغرافي لتعزيز التعاون مع دول الإقليم والعالم وتحويل العراق إلى محور اقتصادي وإقليمي فاعل.
٤. إعادة تفعيل الدور الإقليمي عبر مبادرات دبلوماسية لتعزيز الحوار الإقليمي والمشاركة في تسوية النزاعات، مع توظيف موقع العراق كحلقة وصل بين دول الخليج وبلدان المشرق العربي.
٥. تعزيز القدرات المؤسسية للوزارة الخارجية والكفاءات الدبلوماسية بما يضمن قدرة العراق على إدارة تحديات البيئة الدولية المعاصرة بفعالية.
٦. تحقيق توافق داخلي حول القضايا الاستراتيجية لتقليل تأثير الانقسامات السياسية الداخلية على السياسة الخارجية وتعزيز قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستقلة.
٧. التحول من سياسة التكيف إلى الفاعلية الاستراتيجية عبر وضع رؤية طويلة المدى لتحويل العراق من ساحة تنافس إلى منصة للتلاقي والتعاون بين القوى الإقليمية والدولية، مستفيدًا من موقعه الجيوسياسي وشبكة علاقاته المتوازنة.